كلمة جمهورية العراق

أمام المؤتمر الدولي للامن النووي: دعم وتعزيز الجهود

السفير بكر فتاح حسين

ممثل العراق الدائم لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية

10-14 شباط 2020

فيينا/ النمسا

اصحاب المعالي المحترمون،

السيدات والسادة الحضور،

بدايةً، أسمحوا لي أن اهنئكم، سعادة باكدن اريسكيو/ وزير خارجية رومانيا وسعادة فردريكو الفارو/ نائب وزير خارجية بنما وانتم تتراسون أعمال المؤتمر، ونشكر مُمثلي بلديكما لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية ورؤساء اللجنة الفنية مصر وهنغاريا على الجهود في اعداد واعتماد الاعلان الوزاري الخاص بالمؤتمر. كما لا يفوتني التقدم بالشكر إلى الأمانة الفنية للوكالة، وإلى المدير العام للوكالة السيد رافائيل غروسي، وهو المؤتمر الأول في اطار ادارتهِ الجديدة للوكالة، متمنين اليه كل التوفيق.

أصحاب المعالي المحترمون،

أقف أمامكم بعد ثلاث سنوات من انعقاد مؤتمر الامن النووي السابق عام 2016، عندما اعلن وفد بلادي حينها النصر في معركة إستعادة الأراضي العراقية من يد المجموعات الارهابية الظالمة (ما يسمى داعش)، وبمساعدة التحالف الدولي الذي نقدم لبلدانه الصديقة كل الشكر، بينما ما زالت الى اليوم، العمليات القتالية جارية للتخلص من جيوب هذه العصابات الإرهابية.

أجدد ذكر ذلك أمام حضراتكم لانه يرتبط بصميم الأهداف التي ينعقد من أجلها مؤتمرنا الان، إلا وهو تعزيز الامن النووي من خلال الإجراءات الوطنية والتعاون الدولي. بخاصة من أجل درء المخاطر الجديدة المرتبطة بأمكانية وصول الإرهابيين إلى المواد النووية التي يمكن استخدامها في تصنيع الأسلحة المتفجرة النووية او أجهزة نشر الاشعاعات.

أصحاب المعالي المحترمون،

في هذا الاطار، وبالرغم من التحديات التي تواجهها حكومة بلادي فأنها لم تتدخر جُهداً في إيلاء الاهتمام الخاص بدعم نظام عدم الإنتشار الدولي ودعم وتنفيذ الالتزامات في الآليات المتخصصة بتعزيز الامن النووي و وفي مقدمتها المعاهدة الدولية لقمع اعمال الإرهاب النووي (ICSANT)، التي صادق عليها العراق بتاريخ 13 أيار 2013، ومعاهدة الحماية المادية للمواد النووية (CPPNM) التي صادق عليها العراق بتاريخ 7 تموز 2014، ويعمل الان على المصادقة على تعديلاتها الثلاث، وقرار مجلس الامن المرقم 1540 لعام 2004.

وتُعتبر خطة الأمن النووي التي قدمتها الوكالة وشملت اكثر من 107 دولة التي تهدف الى تقييم واقع الأمن النووي انموذجاً لتحديد الإحتياجات التي من المُمكن أن تقدمها الوكالة للدول وبمساعدة ومساهمة الدول المانحة.

وهنا تعتبر خطة الامن النووي المتكاملة للعراق INSSP جزءاً من البرنامج بين العراق والوكالة، والذي يتضمن مراجعة حاجات العراق لدعم الامن النووي. واسمحوا لي هنا أن استعرض أهم ما تحقق من الخطة لغاية تاريخ المؤتمر:

- مباشرة السلطات المختصة بتقييم الوضع للمرافق في المناطق التي إستعادتها القوات الأمنية العراقية، للتأكد من عدم وجود مواد خطرة وبالأخص المواد والمصادر المشعة في المناطق التي كانت تحت سيطرة المجاميع الارهابية.
- نصب وتشغيل معظم المعدات والأجهزة من الوكالة لتعزيز نظام الحماية المادية لموقع التويثة النووي والذي شمل بوابات الكشف الاشعاعي وبوابات التعريف بالهوية للمخولين بالدخول للموقع.
- عقد إجتماع في شباط 2018 في فيينا ضمن أنشطة الخطة المشتركة بين السلطات الوطنية والسلطات المختصة من الولايات المتحدة الأميركية لدعم واقع الأمن النووي في العراق، وأنتهز الفرصة لتقديم شكر حكومة بلادي للدعم المُقدم من سلطات الولايات المتحدة في الاطار.
- تحقيق زيارة من دائرة الامن النووي للوكالة في نيسان 2019 الى بغداد، لموقع التويثة ولقاء المسؤولين للاطلاع على المعدات التي تم تنصيبها في التويثة ضمن خطة الامن النووي للعراق، وتقديم بالشكر والتقدير الى السيد رجا عبد العزيز/ مدير قسم الامن النووي، والسيدة هبة نجم رئيس الوفد الذي زار العراق والسيد سكوت بيرفيز/ مدير إدارة المعلومات، لدورهم في إنجاح الزيارة.
- وفي شهر نيسان 2019 ايضاً اثمر التنسيق بين العراق والوكالة، وإستجابة لطلب سابق مُقدم من العراق للمساعدة في مراجعة وتنقيح لائحة ضوابط نقل المواد النووية والمصادر المشعة، تم إقامة ورشة في بغداد، لمراجعة مسودة تعليمات النقل الامن للمواد النووية والمواد المشعة الأخرى، وبأنتظار إقرارها من قبل الجهات الوطنية المُختصة.
- استمرار التعاون بين العراق والاتحاد الأوربي لتعزيز الامن النووي في العراق، وانتهز الفرصة لتقديم الشكر والامتنان للاتحاد الأوربي على دعمهم.

أصحاب المعالي المحترمون،

يُدرك العراق أن الأمن النووي هو بالدرجة الأساس مسؤولية وطنية تقع على الدول من خلال تشريعاتها ومؤسساتها الوطنية. وأن تطوير البرامج السلمية لجميع البلدان حق غير قابل للتصرف لما يمثله هذا الحق من تطوير في برامج التنمية. وبخاصة للدول النامية دون معوقات او إحتكار من قبل مجموعة محددة وفرض شروط إلزامية دولية تمس بمصالح الدول.

فضلاً عن ايمان العراق ان التخلص التام من الأسلحة النووية هو الخطوة الأولى على الطريق الصحيح لتعزيز نظام الامن النووي الدولي ونظام عدم الانتشار الدولي، وان انشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية واسلحة الدمار الشامل كافة هو المنهج الأمثل لتعزيز الامن النووي وعدم الانتشار. وهنا تدعو حكومة بلادي، ومن خلال ما تشهده منطقتنا، إلى انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ومن كافة أسلحة الدمار الشامل ومن دون أي تأخير، لكونها الخطوة الأمثل لهذه المنطقة من العالم. وهنا ندعو المجتمع الدولي الى تحمل مسؤولياته الأخلاقية والسياسية في هذا الموضوع الهام.

أصحاب المعالي المحترمون،

في الختام يُجدد وفد بلادي دعمه للإعلان الوزاري الصادر عن مؤتمرنا الموقر هذا، ودعم كافة الجهود التي من شأنها تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء لتعزيز الأمن النووي خدمةً للإنسانية والحياة ولتعزيز نظام عدم الإنتشار الدولي وبما يضمن تحقيق السلم والأمن الدولي على حد سواء.